

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Mal
DATE:	1-March-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	145,000
TITLE :	Before the New Fiscal Year: Petroleum Product Price Increase Decision Brought Forward
PAGE:	Front Page
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Maha Abuwdan

قبل العام المالي الجديد

تبكير قرار زيادة أسعار المواد البترولية

■ مصدر بـ«المالية»: الهدف «فجائية التطبيق» للحفاظ على توازن العرض والطلب

كتبت - مها أبوودن:

لكنه لم يحدد توقيتاً لتطبيق تلك الزيادات. والمعروف أن الحكومة قدرت الوفورات الناتجة عن تطبيق الشريعة الأولى من خطة تخفيض دعم المواد البترولية بنحو 40 مليار جنيه لتحقيق نحو 100 مليار جنيه، ضمن الموازنة المقدرة عن العام المالي 2014 / 2015 هبوطاً من نحو 140 ملياراً كانت مقدرة في حال لم تطبق الإعفاءات. وقالت مصادر بوزارة المالية إن المناقشات التي تدور حول تحديد أرقام دعم الطاقة المقدرة بالموازنة الجديدة لم ترق بعد إلى الإطار الرسمي. وتسبب تطبيق الشريعة الأولى من خطة الحكومة لتخفيض دعم المواد البترولية في وصول أسعار بنزين 95 أوكتين، إلى نحو 625 قرشاً للتر، و92 أوكتين إلى 260 قرشاً، وال80 أوكتين إلى 160 قرشاً، بينما وصل سعر السولار والكبروسين إلى 180 قرشاً في 4 يوليو الماضي.



هانى قدرى

ربط موازنة العام المالي الجديد. كان وزير المالية هانى قدرى قد قال قبل عدة أيام، إن الحكومة تعتزم إجراء زيادات جديدة على أسعار المواد البترولية والكهرباء،

تعتزم الحكومة تبكير قرار تحريك أسعار المواد البترولية، ليتم تطبيقه قبل بدء العام المالي الجديد 2015 / 2016، ضمن الشريعة الثانية من الخطة الخمسية لتخفيض دعم الطاقة. قال مصدر حكومي له المال إن الغرض من التبكير هو الحفاظ على «فجائية التطبيق»؛ حتى لا تتأثر آلية العرض والطلب بالسوق، وحتى لا يتسبب القرار في احتكار مؤقت للسلع.

وأشار المصدر إلى أن قرار التبكير كان أحد سيناريوهين تدرسهما الحكومة لتحقيق «فجائية» رفع الأسعار، فضلاً عن سيناريو آخر يقضى بتأجيل قرار الزيادة إلى ما بعد إقرار قانون